المحاضرة الثالثة

الأصل الثاني عند المعتزلة: العدل

تمهيد

يُعدّ العدل الأصل الثاني في منظومة المعتزلة الكلامية، وقد صاغوا من خلاله تصورهم لأفعال الله تعالى وأفعال الإنسان، ولمسائل الثواب والعقاب، وللشرور والآلام الواقعة في العالم. وينطلق هذا الأصل من تقرير أن الله تعالى حكيم عادل، يستحيل في حقه فعل القبيح أو الظلم، كما ينطلق من أن أفعال العباد الاختيارية لا يجوز إسنادها إلى الله تعالى على نحو يُبطل مسؤولية الإنسان عنها. ومن هنا ارتبط مبحث العدل عند المعتزلة ارتباطًا وثيقًا بمسألة الحرية الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية والتكليف الشرعي. [1]

أولًا: مفهوم العدل الإلهي

يفسّر المعتزلة العدل الإلهي بأنه استحالة صدور الظلم والعبث والقبيح عن الله تعالى، ووجوب اتصاف أفعاله بالحكمة والغاية المعقولة. ولا يفيد هذا التقرير، في نظرهم، وجود سلطة خارجية تُلزم الله تعالى أو تقيده؛ بل إن مقتضاه أن الكمال الإلهي ذاته يتنافى مع الظلم، وأن الفعل القبيح لا يليق بالحكيم. وبناءً على ذلك، قالوا إن الله تعالى لا يكلّف الإنسان بما لا يطيق، ولا يعاقبه على فعل لا قدرة له عليه، ولا يبتدئ فعل الشر. [1]

وقد ترتب على هذا الأصل بناء مبحث الحسن والقبح العقليين. فبعض الأفعال يتصف بالحسن أو القبح في ذاته، ويمكن للعقل أن يدرك جانبًا من هذه القيمة قبل ورود الشرع؛ فالعدل والصدق والإحسان أمثلة على الأفعال الحسنة، في حين يمثل الظلم والكذب والعبث أفعالًا قبيحة. أما الشرع، فوظيفته أن يؤكد هذه المعاني، وأن يبيّن تفاصيل الواجبات والمحرمات، لا أن يأتي بما يناقض مقتضى العقل السليم. [4]

ثانيًا: حرية الإنسان ومسؤوليته

يرى المعتزلة أن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية على الحقيقة، وأنه يمتلك قدرة تسبق الفعل ويقع الفعل بها وفق اختياره وإرادته. وعلى هذا الأساس، تُعدّ الطاعة والمعصية، والإيمان والكفر، أفعالًا تتعلق بإرادة الإنسان، فيصح أن يُمدح أو يُذم، وأن يُثاب أو يُعاقب. وبذلك خالف المعتزلة الاتجاهات الجبرية التي تجعل الإنسان مسلوب الاختيار، كما رفضوا التصورات التي تجعل أفعال العباد مخلوقة لله تعالى بطريقة ترفع عن الإنسان حقيقة الفعل والمسؤولية عنه. [1] [2]

ولا يعني إثبات الفاعلية الإنسانية أن الإنسان مستقل عن الله تعالى استقلالًا مطلقًا؛ فالله هو خالق الإنسان وقدرته والظروف العامة التي تحيط بوجوده. غير أن الإنسان، في المجال الأخلاقي والتكليفي، يختار الفعل ويباشره ويتحمّل تبعته. ويُعدّ التمييز بين الخلق العام، من جهة، والمسؤولية عن الفعل الاختياري، من جهة أخرى، مدخلًا أساسيًا لفهم نظرية المعتزلة في العدل.

ثالثًا: تفسير الشرور والآلام

يفتح أصل العدل المعتزلي سؤالًا إشكاليًا يتمثل في كيفية تفسير الآلام والشرور مع القول بعدل الله تعالى وحكمته. ويجيب المعتزلة بأن الظلم والفساد الناشئين عن أفعال البشر لا يُنسبان إلى الله تعالى، لأن الإنسان هو المباشر لهما باختياره. أما الآلام التي تقع خارج نطاق الاختيار الإنساني، فيمكن أن تكون مشتملة على مصلحة، أو مستوجبة لعِوَض، أو داخلة في نظام حكيم لا يحيط الإنسان بكل وجوهه وغاياته.

وقد ناقش القاضي عبد الجبار هذه القضايا في مباحث اللطف والعوض والأعواض، ساعيًا إلى بيان أن أفعال الله تعالى لا تنفصل عن مقتضى الحكمة والعدل، وأن ما يبدو للإنسان شرًا محضًا قد يرتبط، ضمن النظام الكلي للوجود، بمصلحة أو غاية لا تظهر له مباشرة. [1]

رابعًا: اللطف وعلاقته بالتكليف

من أبرز النتائج التي ترتبت على أصل العدل القول بمفهوم اللطف، ويُقصد به ما يقرّب المكلَّف من الطاعة ويبعده عن المعصية، من غير أن يسلبه قدرته على الاختيار. ووفق الصياغات المعتزلية المختلفة، يندرج في وجوه اللطف إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وإقامة الأدلة، وتهيئة أسباب الهداية؛ إذ تمثل هذه الوسائل مقتضيات للحكمة الإلهية وإعانةً للإنسان على أداء ما كُلّف به.

ومع ذلك، لا يتحول اللطف إلى إجبار للإنسان على الإيمان أو الطاعة؛ لأن الإكراه يناقض معنى التكليف والاختبار، ويُفرغ المسؤولية الأخلاقية من مضمونها. ولذلك حافظ المعتزلة على التمييز بين توفير أسباب الهداية، وبين حمل الإنسان قسرًا على قبولها.

خامسًا: القيمة الفكرية والحدود المنهجية

تتمثل القيمة الفكرية لأصل العدل في أنه يمنح التصور العقدي بُعدًا أخلاقيًا واضحًا، ويجعل المسؤولية الإنسانية أساسًا لفهم التكليف والثواب والعقاب. كما يفتح هذا الأصل مجالًا واسعًا للتفكير في قضايا الحرية، والشر، والغاية من التشريع، والعلاقة بين القدرة الإلهية والفعل الإنساني.

غير أن المدارس الإسلامية اختلفت في تفسير هذه العلاقة. فقد أكد الأشاعرة شمول القدرة الإلهية مع إثبات مفهوم الكسب، في حين شددت الجبرية على نفي الاختيار الإنساني، وذهبت اتجاهات أخرى إلى صيغ مغايرة. ومن ثم، ينبغي عرض العدل المعتزلي بوصفه إجابة كلامية تاريخية عن إشكالية محددة، لا بوصفه الصيغة الوحيدة الممكنة للتفكير في مسائل العدل والحرية والمسؤولية داخل الفكر الإسلامي.

خاتمة

يتضح مما سبق أن العدل عند المعتزلة مبدأ مركزي يجمع بين تنزيه الله تعالى عن الظلم والقبيح، وإثبات المسؤولية الواقعية للإنسان عن أفعاله الاختيارية. ومن خلال مباحث الحسن والقبح العقليين، والقدرة، واللطف، والعوض، أقام المعتزلة منظومة كلامية تسعى إلى تفسير التكليف والثواب والعقاب والشر تفسيرًا ينسجم مع الحكمة الإلهية. وعلى الرغم من اختلاف المدارس الإسلامية في تقويم هذه المنظومة ومقدماتها، فإنها تظل من أبرز إسهامات علم الكلام في إثارة الأسئلة المتعلقة بالحرية والعدالة والمسؤولية الأخلاقية.

مصطلحات محورية

المصطلح	الدلالة في سياق المحاضرة
العدل الإلهي	استحالة صدور الظلم والقبيح والعبث عن الله

تعالى، واتصاف أفعاله بالحكمة.	
إمكان إدراك العقل قيمة بعض الأفعال حسنًا أو قبحًا قبل ورود الشرع.	الحسن والقبح العقليان
ما يقرّب المكلّف من الطاعة ويبعده عن المعصية دون إلغاء اختياره.	اللطف
ما يُجعل في مقابل الآلام غير الاختيارية بما ينسجم مع مقتضى العدل والحكمة.	العوض

المراجع

[1] القاضي عبد الجبار، *شرح الأصول الخمسة*، تحقيق عبد الكريم عثمان، أبواب العدل واللطف والعوض، نسخة رقمية.

[2] Shalahudin Kafrawi, “Muʿtazilites, Muʿtazila,” *Encyclopedia of Islam and the Muslim World*، مدخل موسوعي.

[3] أمل عبد الفتاح حسين إشتيه، *حركة المعتزلة: دراسة تاريخية منهجية*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2021.

[4] Shalahudin Kafrawi, “Muʿtazilites, Muʿtazila,” *Encyclopedia of Islam and the Muslim World*، مدخل متاح عبر Encyclopedia.com.